دور علـم الاجتمـاع
فـــي تنظيـــم المجتمـــــع

د. بسمة رحمن عودة
كلية الآداب / جامعة القادسية

الخلاصة :

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وينتهي بالتوصيات . تتضمن المقدمة أشارة إلى أهمية موضوع البحث وأهدافه ثم يبدأ المبحث الأول بتعريف أهم المفاهيم والمصطلحات العلمية الواردة في البحث بينما نوضح في المبحث الثاني دور علم الاجتماع في التنظيم الاجتماعي في مجالات عدّة منها تحسين نوعية البيئة الاجتماعية ، تنمية السلوك الاجتماعي ، تعميق العلاقات الإنسانية ، تأكيد التضامن الاجتماعي ، حل المشكلات الاجتماعية ، تفعيل المؤسسات الاجتماعية البنيوية ، تكييف الإنسان للجماعة والمجتمع ، ودور علم الاجتماع في تنظيم المجتمع . وأخيرا يتناول البحث مبحثا مستقلا عن التوصيات التي من شأنها أن تفعّل دور علم الاجتماع في المجتمع.

المقدمة:

الغرض الأساسي من هذا البحث هو توضيح مايستطيع علم الاجتماع القيام به من مهام ومسؤوليات تخدم كل من الإنسان والمجتمع على حد سواء . وبدون هذه المهام والمسؤوليات الجليلة التي يضطلع بها علم الاجتماع المعاصر لاتكون للعلم أية أهمية تذكر عدا كونه موضوعا أكاديميا شأنه شأن بقية العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم النفس والتربية والانثروبولوجيا الاجتماعية والتأريخ واللغة والقانون والدين واللاهوت . غير إن هذا لايعني قط بأن العلوم الاجتماعية الأخرى لا واجبات تخصصية لها ، فكل علم يخدم المجتمع من زاويته المتخصصة ، وان العلوم الاجتماعية يكمل بعضها البعض الآخر.[١]

يعتقد ابن خلدون المؤسس الأول لعلم الاجتماع بأن علم الاجتماع الذي أطلق عليه اسم (علم العمران البشري) هو علم العلوم،[٢] بينما يرى أوكست كونت الفرنسي بأن علم الاجتماع هو علم الفيزياء الاجتماعية الذي يقبع على قمة برج العلوم ، وبرج العلوم عند كونت يتكون من علم الفلك الذي يحتل قاعدة البرج ثم علم الرياضيات وعلم الفيزياء وعلم الكيمياء وعلم الأحياء ثم أخيرا علم الاجتماع الذي هوأخرعلم وأصعب علم اكتشفه الإنسان ليدرس علاقة الإنسان بأخيه الإنسان من اجل تقوية هذه العلاقة وتمتين أواصرها توخيا لتحقيق هدف وحدة المجتمع وتضامنه.[٣] بينما يرى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر بأن علم الاجتماع هو العلم الذي يفهم ويفسر السلوك الاجتماعي من اجل تحويل سلوك الإنسان من سلوك انفعالي غريزي إلى سلوك عقلاني مثالي من حيث الواسطة والغاية.[٤] وأخيرا يرى كارل منهايم عالم الاجتماع المجري بأن علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع الذي يهدف إلى تنظيم المجتمع وهندسته عن طريق أساليب التخطيط الديمقراطي الموجه التي تقود إلى التنمية والبناء وإعادة البناء الحضاري المادي وغير المادي للمجتمع.[٥]

وهناك إغراض أخرى للعلم هي تحديد المشكلات والتحديات التي تواجه علم الاجتماع وكيفية مواجهتها لضمان تفعيل العلم ومضاعفة نشاطه في تنمية الإنسان والجماعة والمجتمع .

المبحث الأول : تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية Concepts Definition

قبل أن نتطرق إلى موضوعات البحث الأساسية علينا أن نوضح ما المقصود بالمفاهيم التي وردت في عنوان البحث واعني بها علم الاجتماع (Sociology) وتنظيم المجتمع (Community Organization) لكي تصبح مدخلا ضرورياً لفهم سياق البحث وما نتوصل إليه من نتائج وبالتالي أن نحدد المجال الذي سنخوض فيه .

أولاً: علم الاجتماع (Sociology)

على الرغم من اتفاق علماء الاجتماع المحدثين على أن علم الاجتماع يعني الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعي أو الفعل الاجتماعي للكائنات الإنسانية إلا إن هناك عدم اتفاق حول طبيعة المنهج العلمي المستخدم في دراسة الظواهر الاجتماعية والمفاهيم الرئيسية لعلم الاجتماع ونطاق الظواهر التي تشكل موضوع الدراسة فيه.(٦)

ويرتكز اختلاف العلماء حول طبيعة علم الاجتماع أساسا حول المنهج العلمي وهل يعتبر علم الاجتماع علما تعميميا أم انه دراسة تاريخية والى أي مدى يمكن تطبيق المناهج التجريبية والإحصائية في دراسة الظواهر الاجتماعية بكفاءة ؟ وهناك جدل كبير يشهد عليه تأريخ علم الاجتماع فيما يتعلق بمدى قدرة علم الاجتماع على بناء تعميمات سوسيولوجية ، أم انه يستطيع سوى صياغة فئات عامة تسهم في فهمنا للأشكال التاريخية والظواهر الاجتماعية. لكن يبدو أن الموقف السائد الآن.هو أن علم الاجتماع وان كان يسعى إلى اكتشاف التعميمات وبناء الأنساق النظرية، إلا انه في الوقت ذاته يجري دراساته عن المجتمع المحلي والقيم والمعايير مستخدما مفاهيم عامة بقصد فهم مجرى هذه الظواهر فهما تاريخيا. فعلى الرغم- مثلا- من أن بارسونز حاول صياغة فئات ذاتية - متأثراً بماكس فيبر- لدارسة الدوافع والقيم ، إلا انه كان يرى أن علم الاجتماع عليه أن يتجه نحو بناء النظريات العامة. (٧)

وتعتمد الإجابة على أي مناهج البحث ملاءمة في علم الاجتماع إلى حد ما، على تعريفنا للعلم، ونطاق الظواهر التي يدرسها. ولا يزال هناك جدل بين العلماء حول مجال علم الاجتماع، فالتصور الأصلي الذي يرجع إلى أوكست كونت يرى أن علم الاجتماع هو أكثر العلوم عمومية لأنه يتناول كافة الظواهر حيث يتولى علم الاجتماع مهمة التنظيم وترتيب وتأليف نتائج العلوم الاجتماعية الجزئية. ويمكن تعريفه في ضوء ذلك بأنه علم العلاقات والعمليات الاجتماعية، أو علم المجتمع وعلم الثقافة. غير أن هذا الاتجاه لايحظى بقبول كافة علماء الاجتماع ، فبعض الدارسين يرون ضرورة تحديد نطاق علم الاجتماع . حقيقة انه أساسي بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى ، لكنه علم متخصص ، فأما أن يركز على التفاعل الاجتماعي أو على المجتمع كنسق منظم للعلاقات الاجتماعية وهكذا حاول زيمل أن يجد لعلم الاجتماع موضوعا متخصصا في صور وأشكال العلاقات الاجتماعية مجردة عن مضمونها . ويلاحظ أن العلماء بدئوا يحددون مجال علم الاجتماع أكثر من ذلك ، فيعرفه بعضهم بأنه دراسة الجماعات الاجتماعية ، ودراسة الفعل الاجتماعي ، أو دراسة التنظيم الاجتماعي والتغير الاجتماعي ، أو دراسة النظم والمنظمات الاجتماعية .(٨)

ثانياً: تنظيم المجتمع (Community Organization)

تنظيم المجتمع هو فرع من فروع الخدمة الاجتماعية يختص بالمجهودات التي تبذل لتوجيه المصادر والموارد الطبيعية والبشرية بطريقة مرضية لسد الحاجات الاجتماعية الخاصة أو العامة في أية منطقة جغرافية، وقد يتضمن تنفيذ ذلك بعض المهارات مثل مهارة جمع المعلومات والحقائق والتضامن وتحسين المستويات والتفسير ورفع وتطوير البرامج الاجتماعية والنهوض ببغض التشريعات الاجتماعية.(٩) ان هذا التعريف يركز على عدة أمور في مقدمتها الربط بين الموارد والحاجات اي استعمال الموارد في إشباع حاجات الأفراد والجماعات كما يؤكد التعريف على معرفة ماهية الاحتياجات أو الحاجة الاجتماعية وتنظيم المجهودات التي تؤديها المؤسسات الاجتماعية المختلفة. كذلك يهتم هذا

التعريف بإعداد البرامج المختلفة وربطها بالأهداف كيما تتحقق الرفاهية الاجتماعية (Social Welfare).

وهناك تعريف آخر لتنظيم المجتمع ينص على انه طريقة معينة من طرق الخدمة الاجتماعية يستخدمها الاختصاصيون الاجتماعيون والمتطوعون من الشعب المتعاونون معهم لتنظيم الجهود المشتركة حكومية كانت أم أهلية وفي مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي حدود السياسة الاجتماعية للمجتمع.[١٠] ان هذا التعريف يؤكد على عدة نقاط أهمها مايلي:

١. انه يؤكد ان خدمة المجتمع في هذا المجال خاصة بمهنة الخدمة الاجتماعية.
٢. ضرورة وجود اختصاصيين اجتماعيين مؤهلين ومعدين لهذا العمل.
٣. إمكانية وجود أهالي متطوعين أو مهنيين آخرين في مستويات مختلفة يقومون ايضاً بعملية تنظيم المجتمع.
٤. يشترط في هؤلاء المتطوعين او المهنيين ان يكونوا متعاونين مع الاختصاصيين الاجتماعيين ولتحقيق تعاون المتطوعين ينبغي تدريبهم على فنون تنظيم المجتمع لكي يكونوا بمستوى المهام التي تنسب اليهم.
٥. يوضح التعريف بأن خدمة المجتمع هي عمليات تغير مقصود خاضعة للنظريات الاجتماعية التي أمكن الوصول اليها لحد الآن .
٦. يؤكد التعريف على أهمية التخطيط العام في حدود الموارد والحاجات والاساسية الاجتماعية للدولة أو المجتمع .
٧. يربط التعريف بين الميادين المختلفة ، ذلك ان الموارد والحاجات يمكن ان ترجع إلى ميادين مختلفة اقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية وترويحية ودينية .
٨. يؤكد التعريف على أهمية كل من الحكومة والأهالي في عمليات خدمة المجتمع ، وان خدمة المجتمع لابد من تكاملها بجهود مشتركة حكومية وأهلية .
٩. ان خدمة المجتمع هي جزء من كل وانها طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية ، وانها تتفق من حيث الأهداف والمبادئ الأساسية مع الطرق الأخرى للمهنة كخدمة الفرد وخدمة الجماعة...الخ.
١٠. علاقة قوية بين خدمة المجتمع والعلوم الاجتماعية الأخرى كعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس وعلم الإحصاء وطرق البحث الاجتماعي وعلم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم الإدارة ...الخ .

وعرف تنظيم المجتمع ايضا بالعملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف حسب أهميتها . ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف والوقوف الموارد (المادية والبشرية) التي تتصل بهذه الحاجاتالهدف.اف ثم القيام بإجراءات من شأنها تحقيق الأهداف ومقابلة الحاجات الأمر الذي يقود إلى نمو روح التعاون والتضامن في المجتمع وبالتالي تحقيق وحدته المنشودة.[١١] وبالعملية التي يذكرها التعريف يعني المعرف الحركة الواعية أو غير الواعية للتعرف على المشكلة بغية حلها ومن ثم الوصول إلى الهدف. كما اوضح صاحب التعريف بأن عملية تنظيم المجتمع قد تتم بدون استعانة بمهني ، فيتعاون سكان المجتمع بناء" على تقاليد معينة أو تلقائيا لمواجهة مشكلاته . كما يوضح التعريف بأن تنظيم المجتمع هو التخطيط لتحقيق التكامل ليس فقط بين الخدمات المقترحة بل بين الخدمات التي يخطط لها وتلك التي توجد في المجتمع فعلا. ولتحقيق ذلك ينبغي اعتماد الاسلوب العلمي للتخطيط وما يتبع ذلك من تنفيذ وتقويم . اما التكامل كما يراه صاحب التعريف فيحتاج إلى مزيد من التخطيط والموازنة بين الموارد والاحتياجات والى تعاون ممثلي الهيئات وقادة المجتمع المهنيين والشعبيين .

وهناك تعريف آخر لتنظيم المجتمع ينص على انه العمليات التي تبذل بقصد ، وفق سياسة عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم سواء أكانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على ان تكتسب كل منها قدرة اكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.[١٢] من الواضح ان هذا التعريف يبرز دور تنظيم المجتمع في إحداث التغيير الاجتماعي المقصود . ذلك ان عمليات تنظيم المجتمع تكون مقصودة وذات هدف محدود . وليس مجرد إحداث متتابعة ليس لها غاية وهذا الهدف هو إحداث تنظيم اجتماعي واقتصادي للأفراد والجماعات مع تسخير موارد المجتمع ، اي السيطرة على ظروفه المختلفة لصالح جماعاته . وهنا يأتي تأكيد التعريف على ضرورة تنمية قدرة المجتمع وهيئاته وافراده لمواجهة الحاجات والمشكلات . كما يأخذ التعريف بالحسبان الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات النامية . تلك الظروف التي تحتم على الدولة القيام بدور قيادي يستفيد من الموارد لسد الحاجات والقضاء على المشكلات الرئيسية التي يواجهها المجتمع وأخيرا يربط التعريف ربطا علميا هادفا بين تنظيم المجتمع والتنمية الاجتماعية ، حيث يستهدف التنظيم تنمية الفرد والمجتمع والجماعة في ان واحد طالما ان المجتمع يتكون من جماعات وان الجماعات تتكون من أفراد .

مما ذكر أعلاه من تعاريف نستنتج بأن التعريف الإجرائي الشامل لتنظيم المجتمع انما يستند على عناصر أساسية تحدد طريقة تنظيم المجتمع وهذه العناصر هي :-

١- ان تنظيم المجتمع هو طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية التي يمكن ممارستها في أطار فلسفة هذه المهنة ومبادئها ومقوماتها .
٢- يمكن تامين هذه الطريقة بالتغير المقصود الذي يساعد على تقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا .
٣- أن مجتمع الحاجة أو المشكلة هو وحدة العمل في هذه الطريقة ، أي ان الأهالي الذين يقطنون في منطقة جغرافية معينة أو عددا من المناطق الجغرافية والذين يعانون من نفس المشكلة أو لهم نفس الحاجة هم وحدة العمل في هذه الطريقة شريطة أن تكون لديهم الرغبة في أداء هذا العمل الطوعي الإنساني .
٤- يمارس هذه الطريقة اختصاصيون مهنيون يتسمون بالأخلاق المهنية ويلتزمون بفلسفة المهنة وقيمها ومبادئها .
٥- يبادر المتطوعون من اهالي المجتمع المحلي بالتعاون مع الاختصاصيين الاجتماعيين في أداء مهام تنظيم المجتمع .
٦- تعتمد خطة تنظيم المجتمع على طبيعة حاجات أهل المجتمع المحلي وعلى موارد المجتمع المادية منها والبشرية مع أشراك الأهالي في وضع وتنفيذ الخطة.
٧- أن أسلوب تنظيم المجتمع والتعاون القائم بين ألأهالي وألاختصاصيين ألاجتماعيين وبين ألأهالي والسلطات الحكومية ينبغي أن يعتمد على المبادئ والممارسات الديمقراطية .
٨- أن عملية تنظيم المجتمع لاتعتمد على القطاع الاشتراكي (الدولة) فحسب بل يجب أن تعتمد على الأهالي أيضا .

المبحث الثاني : مهام علم الاجتماع في خدمة المجتمع وتنظيمه

من أهم أركان هذا البحث توضيح أهم المهام التي يمكن أن يقوم بها علم الاجتماع المعاصر والتي من شأنها إن تنمي الإنسان والمجتمع في العديد من المجالات التي تدخل ضمن ميدان علم الاجتماع التطبيقي. ومن أهم هذه المهام مايلي:-

١- علم الاجتماع وتحسين نوعية البيئة الاجتماعية .
٢- علم الاجتماع وتنمية السلوك الاجتماعي .
٣- علم الاجتماع وتعميق العلاقات الإنسانية .
٤- علم الاجتماع وبلوغ التضامن الاجتماعي .
٥- علم الاجتماع وحل المشكلات القائمة في المجتمع .
٦- علم الاجتماع وتفعيل المؤسسات الاجتماعية البنيوية .
٧- علم الاجتماع وتكييف الإنسان للجماعة والمجتمع.
٨- علم الاجتماع وتنظيم المجتمع.

وأخيرا يتناول البحث مبحثاً مستقلاً عن التوصيات التي من شأنها أن تفعّل دور علم الاجتماع في المجتمع.

أولاً : علم الاجتماع وتحسين نوعية البيئة الاجتماعية:

من أهم الوظائف التي يضطلع بها علم الاجتماع تحسين نوعية البيئة التي يعيش فيها الإنسان وبخاصة البيئة الاجتماعية. يقسم علماء الاجتماع البيئة إلى قسمين أساسيين هما البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية.[١٣] فالبيئة الطبيعية هي كل ما يحيط بالإنسان من عوامل وقوى تضاريسية وأرضية ونباتية وحيوانية كالسهول والجبال والوهاد والوديان والانهاروالبحار والبحيرات والمحيطات وبقية المسطحات المائية مع الأشجار والنباتات والحيوانات ، فضلا عن البيئة المناخية كالحرارة البرودة والرطوبة والأمطار والغيوم والضباب والجليد...الخ. كما تشمل البيئة الطبيعية الموارد والخيرات المعدنية والزراعية والمائية ، وتشمل على الأبنية والشوارع والساحات والمساكن والمتنزهات والحدائق العامة والمخازن والمرافق التجارية والمرافق الإنتاجية والخدمية ووسائط النقل والمواصلات بأنواعها المختلفة. فضلا عن التوازن بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية.[١٤]

أما البيئة الاجتماعية فالمقصود بها النظم والترتيبات الاجتماعية التي يتعامل معها الإنسان والتي تؤثر في نشاطه الاجتماعي اليومي والتفصيلي وتؤثر في علاقاته الاجتماعية وأساليب الحياة وطراز المعيشة السائدة في المجتمع.[١٥] كما تشمل على المؤسسات البنيوية التي ينتمي إليها الإنسان ويتفاعل معها وتربطه معها أقوى العلاقات الإنسانية. كما تنطوي البيئة الاجتماعية على وسائل الضبط الاجتماعي الداخلية منها والخارجية كالمعتقدات الاجتماعية والرأي العام والضمير والأخلاق والقيم والعادات والتقاليد الاجتماعية والقوانين والمحاكم وقوات الشرطة والأمن والأديان السائدة والاديولوجيات ... الخ.[١٦]

إن علم الاجتماع يستطيع تحسين معالم البيئة الطبيعية عن طريق مايلي :-

١- السيطرة على قوى البيئة الطبيعية .
٢- استثمار معطيات البيئة الطبيعية.
٣- العمل على تحقيق التوازن الأمثل بين حجم السكان والموارد الطبيعية .
٤- القضاء على ظاهرة تلوث البيئة .
٥- عزل التجمعات السكانية ومناطق تركز السكان عن مناطق العمل وبخاصة العمل الصناعي ، مع تحديد الأماكن السياحية وقضاء أوقات الفراغ والترويح.[١٧]

أما معالم البيئة الاجتماعية فيستطيع علم الاجتماع تحسين نوعيتها عن طريق:

١- القضاء على المناطق المتخلفة والأماكن الموبوءة في المدن الكبيرة .

٢- مواجهة مشكلة تلوث الصوت وتلوث السلوك الذي يواجهها الإنسان في الأماكن الحضرية المزدحمة بالسكان.
٣- تقليص الفوارق الحضرية بين المدن والأقاليم .
٤- تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والفنية بين الطبقات الاجتماعية.
٥- دور علم الاجتماع في بلورة ونشر القيم الايجابية كالصدق والإخلاص في العمل...الخ.[١٨]

ثانياً: علم الاجتماع وتنمية السلوك الاجتماعي :

يلعب علم الاجتماع دوره الفاعل في تنمية السلوك الاجتماعي عند الأفراد والجماعات بتحويله من سلوك انفعالي غريزي إلى سلوك عقلاني مثالي من حيث الواسطة والغاية. يقسم ماكس فيبر العالم الاجتماعي الألماني المعروف السلوك الاجتماعي إلى قسمين أساسيين هما السلوك الاجتماعي الغريزي أو الانفعالي وهو السلوك غير المهذب من ناحية الواسطة والغاية ، والسلوك الاجتماعي العقلاني ذو الواسطة الأخلاقية والغاية الأخلاقية الشريفة[١٩]،علما بأن السلوك الانفعالي غير المهذب هو السلوك الذي يتجسد في الكذب والغش والنفاق والسرقة والقتل والإيذاء والاختلاس والاحتيال والنصب...الخ. بينما يتجسد السلوك الاجتماعي العقلاني بسلوك السعي والاجتهاد والنجاح في الامتحانات والتحصيل العلمي والتعاون مع الآخرين ومساعدة الفقراء والمحتاجين والدفاع عن الحق ضد الباطل والإنتاج الوفير والعمل الصادق المخلص.[٢٠]

وعلم الاجتماع يكافح من اجل تحويل سلوك الفرد من سلوك غريزي انفعالي إلى سلوك عقلاني مثالي وذلك عن طريق الخطط والبرامج والإجراءات التالية :

١- فرز السلوك الانفعالي الغريزي عن السلوك العقلاني المثالي وذلك من خلال تبصيرالإفراد والجماعات بنماذج وأمثلة السلوك الغريزي ونماذج وأمثلة السلوك العقلاني المثالي.
٢- محاولة توضيح مضار ومساوئ السلوك الاجتماعي الغريزي على الفرد والجماعة والمجتمع مع توضيح فوائد ومنافع وايجابيات السلوك الاجتماعي المثالي أو النموذج المثالي للسلوك الاجتماعي .
٣- توضيح الأسباب الوراثية والبيئية للسلوك الاجتماعي .
٤- دور علم الاجتماع في توضيح كيفية تحويل السلوك الاجتماعي الغريزي عند الفرد إلى سلوك اجتماعي مثالي.
٥- تهيئة علم الاجتماع للمستلزمات البيئية والاديولوجية والمادية التي تكرس السلوك الاجتماعي المثالي عند الإفراد والجماعات .
٦- مبادرة علم الاجتماع بوضع أو تحديد المحفزات أو المنبهات التي تشجع الإفراد على الالتزام بالسلوك الاجتماعي المثالي وتجسيده في الحياة العملية اليومية.
٧- قيام علم الاجتماع بربط السلوك الاجتماعي الغريزي أو الانفعالي بالإعمال الشريرة والمنكرة والمدانة، وربط السلوك الاجتماعي أو المثالي بالإعمال الصالحة والخيرة.[٢١]

ثالثا: علم الاجتماع وتعميق العلاقات الإنسانية:

لعل من اهم الوظائف التي يضطلع بها علم الاجتماع وظيفة تعميق العلاقات الإنسانية بين الإفراد والجماعات والمجتمعات المحلية وذلك عن طريق تحويل هذه العلاقات من علاقات سلبية أو هامشية إلى علاقات ايجابية فاعلة.[٢٢] وتقوية العلاقات وتعميقها لاتكون في مؤسسة وجماعة اجتماعية واحدة بل تكون في جميع الجماعات والمؤسسات كالمدارس والجامعات والمصانع والشركات والأسر وجماعات الرفقة والنوادي والطوائف الدينية والمؤسسات الحكومية...الخ.[٢٣]

إما التقنيات التي يعتمدها علم الاجتماع في تعميق العلاقات بين أعضاء الجماعات والمؤسسات فتكون على النحو الآتي :

١- تخفيف الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والذهنية بين إفراد الجماعة الواحدة.

٢- رفع الحواجز الاجتماعية والنفسية بين الأدوار القيادية والأدوار الوسطية والأدوار القاعدية في مؤسسة العمل.
٣- بناء التنظيم غير الرسمي في مؤسسة العمل الذي قد يعمل جنبا إلى جنب مع التنظيم الرسمي.
٤- وضع أهداف إنمائية عليا للمؤسسة وحث العاملين على اختلاف مراكزهم الاجتماعية وأدوارهم الوظيفية ومستوياتهم الثقافية والمهنية إلى التعاون والتكاتف والتنسيق من اجل الوصول إليها.
٥- دعوة العاملين في المؤسسة إلى وحدة الهدف والفكر والسلوك والفهم.
٦- تأسيس أنشطة وخدمات ترويحية مشتركة يمكن أن يشارك فيها العاملون في المؤسسة خلال وقت الفراغ.[٢٤]

رابعا: علم الاجتماع وبلوغ التضامن الاجتماعي:

من الأهداف التي يسعى علم الاجتماع إلى تحقيقها في المجتمع قيادة الجماعات التي يتكون منها المجتمع المحلي والكبيرالى التضامن والتماسك والوحدة . وبدون تماسك الجماعة وتضامنها لاتستطيع أن تكون قوية وفاعلة في تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة . ومن الجدير بالذكر إن العلاقة الاجتماعية الايجابية داخل الجماعة هي العنصر الأساس الذي يفضي إلى وحدتها وتماسكها.[٢٥]

وعلم الاجتماع يمكن أن يخلق روح التضامن والتماسك بين أعضاء الجماعة الواحدة وذلك عن طريق اتخاذ الإجراءات التالية :

١- تعميق العلاقة الاجتماعية بين أعضاء الجماعة من خلال تحويلها من علاقة سلبية اوهامشية إلى علاقة ايجابية .
٢- تشخيص الطرائق والسبل التي تفضي إلى تضامن الجماعة ووحدتها كوحدة الفكر والعقيدة والسلوك.
٣- تحديد العوامل التي تفضي إلى فرقة الجماعة وانقسامها وتشتتها وبعثرتها وتحذير الإفراد من مغبة الارتماء في أحضان هذه العوامل.
٤- تفضيل العوامل المفضية إلى التضامن على العوامل المفضية إلى الفرقة والانقسام والبعثرة والتشتت.
٥- تعميق وعي أفراد الجماعة بالحقيقة التي تنصب على أن التضامن الاجتماعي للجماعة هو سر قوتها وعنفوانها.
٦- الاعتماد على نظام تقسيم العمل الاجتماعي لأنه لايمكن بدونه تحقيق التضامن في الجماعة.[٢٦]

خامسا: علم الاجتماع وحل المشكلات القائمة في المجتمع :

من ابرز المهام التي يضطلع بها علم الاجتماع تشخيصه للمشكلات السائدة في المجتمع ودراسته لأسبابها وأثارها وعلاقتها بالمشكلات الحضارية الأخرى ومن ثم معالجتها أما لأزالتها نهائيا أو تخفيف وطأتها.[٢٧] علما بأن لكل مجتمع مشكلاته الخاصة به ، هذه المشكلات التي تتأتى من ظروفه ومعطياته والمرحلة الحضارية التأريخية التي يمر به.[٢٨] إن علم الاجتماع لايشخص مشكلات المجتمع فحسب بل يحدد مسبباتها الذاتية والموضوعية وآثارها القريبة والبعيدة، بعد ذلك يتم علاجها عن طريق التوصيات والمعالجات الاجرائية التي يحددها الاختصاصي الاجتماعي .

عند دراسة علم الاجتماع لمشكلة الفقر مثلا التي تعد أساسا للعديد من المشكلات الاجتماعية الأخرى التابعة لها كمشكلة المرض والأمية والجهل وتفكك الأسرة وانهيارها والطلاق وجنوح الأحداث..الخ. نشاهد بأن لهذه المشكلة أسبابها الموضوعية التي يشخصها علم الاجتماع بالنقاط الآتية:-

أ- اختلال التوازن بين حجم الأسرة وكمية مدخولاتها المالية .
ب- تفاقم البطالة في المجتمع نظرا لاختلال التوازن بين عدد الشواغر الموجودة وعدد الأشخاص الذين يطلبون العمل .
ج- سوء تنظيم وإدارة المجتمع إذ إن المجتمع لم يستثمر موارده الطبيعية والبشرية استثمارا اقتصاديا نافعا.[٢٩]

أما آثار الفقر على المجتمع فأنها تؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية وصحية وحضارية خطيرة تعوق نمو المجتمع ومسيرته النهضوية . ومن هذه المشكلات مشكلة المرض والجهل والأمية وازدحام السكان في المدن والجريمة وتفكك الاسرة ...الخ.

ويمكن معالجة مشكلة الفقر وتخفيف وطأتها على المجتمع عن طريق محاربة أسباب الفقر وذلك من خلال الإجراءات التالية :

١- ضرورة خلق التوازن الأمثل بين حجم الأسرة ومدخولاتها المادية .

٢-خلق الأعمال على اختلاف أنواعها وتخصصاتها وإتاحة المجال للعاملين من أبناء المجتمع من الدخول إليها.

٣-إعادة إدارة وتنظيم المجتمع من خلال خلق حالة التوازن الأمثل بين الموارد والحاجات.[٣٠]

سادساً: علم الاجتماع وتفعيل المؤسسات البنيوية :

من أهم الواجبات لتي يضطلع بها علم الاجتماع تنمية وتفعيل المؤسسات الاجتماعية البنيوية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع. وهذه المؤسسات الاجتماعية البنيوية هي المؤسسات الاقتصادية و المؤسسات السياسية و المؤسسات الأسرية و المؤسسات التربوية و المؤسسات العسكرية.[٣١] علما بان المؤسسة الاجتماعية الواحدة كالمؤسسة التربوية يمكن تحليلها إلى الأدوار الاجتماعية الوظيفية القيادية والوسطية والقاعدية، وان كل دور فيها سواء أكان الدور قياديا أو وسطيا أو قاعديا يتحلل إلى واجبات وحقوق وان لها نظامي سلطة ومنزلة.[٣٢]

لو نظرنا إلى المؤسسة التربوية لشاهدنا بأنها تكون على شكل هرم أو مثلث تتوزع عليه الأدوار القيادية كدور الوزير والمدراء العامين والأدوار الوسطية كدور مدير الشعبة ومدير القسم ورئيس الملاحظين ، وأخيرا الادوارالقاعدية كدور الملاحظ والكاتب وكاتب الطابعة وكاتب الحاسبة والمحاسب ومعاون المحاسب . أما نظم الاتصال في المؤسسة التربوية فهي نظم الاتصال العمودي و نظم الاتصال الأفقي و نظم الاتصال الرسمي و نظم الاتصال غير الرسمي. وان ادوار المؤسسة التربوية مهما تكن مكانتها هي ادوار تنطوي على واجبات وظيفية وحقوق مادية واعتبارية . فضلاً عن وجود نظامي السلطة والمنزلة في المؤسسة التربوية.

سابعاً: علم الاجتماع وتكييف الإنسان للجماعة والمجتمع:

يؤدي علم الاجتماع دوره الكبير والحاسم في تكييف الإنسان للجماعة والمجتمع وذلك من خلال تهيئة الإنسان نفسيا واجتماعيا وحضاريا بقبول الجماعة والمجتمع الذي ينتمي إليهما ويتفاعل معهما ، ومن خلال تحضير الجماعة والمجتمع لقبول الفرد كعضو فيه.[٣٣] لذا يلعب علم الاجتماع دور الوسيط بين الفرد من جهة والجماعة والمجتمع من جهة أخرى. ومثل هذا الدور المهم والفاعل الذي يلعبه علم الاجتماع يُمكّن الفرد من أن يكون جزءا لايتجزا من الجماعة ويُمكّن الجماعة من أن تكون جزءا لايتجزا من المجتمع.[٣٤] إن علم الاجتماع يُمكّن الفرد من إن يكون متكيفاً للجماعة والمجتمع من خلال الوظائف التي يؤديها له وهذه الوظائف هي على النحو الأتي :

١- تطبيع الفرد لأفكار وقيم وأخلاق وأهداف الجماعة والمجتمع .

٢- تنشئة الفرد وتعليمه ما تريده الجماعة وما يتمناه المجتمع منه.

٣- استدخال العقائد واللغة والدين والعادات والتقاليد والمقاييس التي تحبذها الجماعة والمجتمع عند الفرد عبر عملية التربية والتعليم .

٤- زرع خصائص المرونة والتسامح والشفافية عند الفرد لكي يقبل ممارسات الجماعة وسياقاتها الاجتماعية والأخلاقية ويقبل في الوقت ذاته قيم المجتمع وطباعه وتعاليمه العليا.

٥- دور علم الاجتماع في بناء الشخصية الاجتماعية عند الفرد، هذه الشخصية التي تقبلها بسهولة كل من الجماعة والمجتمع.[٣٥]

ومن جهة أخرى يؤدي علم الاجتماع دوره الفاعل في تهيئة الجماعة والمجتمع بقبول الفرد والاستئناس بآرائه وتمكينه من المساهمة في إدارة الجماعة وتنظيم المجتمع على اعتبار أن الفرد هو وسيلة التنمية وغايتها وأداة التغير والبرمجة والتطوير . علما بأن المهام التي يؤديها علم الاجتماع في تهيئة الجماعة والمجتمع على قبول الفرد كعضو فاعل فيهما هي على النحو الأتي :

١- تبني الجماعة والمجتمع منظومة قيم ومقاييس ومصالح وأهداف تنسجم مع تلك التي يتبناها الفرد لكي يكون انتماء الفرد للجماعة والمجتمع انتماءا سهلا وبدون عوائق وعثرات .

٢- أن تكون كل من الجماعة والمجتمع ملبية لمطالب وإرادة وطموحات الفرد لكي يندفع الأخير إلى الانتماء إلى الجماعة والمجتمع برغبة متزايدة.

٣- تقليص الجماعة والمجتمع شروط وقيود الانتماء لهما لكي يدخل الفرد إليهما بسهولة ويخرج منهما بسهولة .

٤- مشاركة الجماعة والمجتمع مشاركة فاعلة في بناء شخصية الفرد وتكاملها لكي تكونا منسجمتين مع طبيعة شخصية الفرد الذي يريد الانتماء والتفاعل معهما.

٥- تهيئة الجماعة والمجتمع منظومات وصور مختلفة من الأدوار الاجتماعية التي يمكن للفرد ان يشغلها عند الانتماء إليها لكي يكون الفرد فاعلا في الجماعة التي ينتمي إليها وتكون الجماعة في الوقت ذاته فاعلة في المجتمع الذي تنتمي إليه.[٣٦]

ثامناً: علم الاجتماع وتنظيم المجتمع:

لايمكن تنظيم المجتمع إلا من خلال علم الاجتماع والاختصاصي الاجتماعي.[٣٧] فعمليات تنظيم المجتمع لاتتم في فراغ ولايمكن اعتبارها عمليات عشوائية أو عفوية بل أنها خطوات إجرائية وتطبيقية معتمدة على دراسة علمية يقوم بها الاختصاصي الاجتماعي ومعتمدة على خطط إجرائية وتشريعات إنمائية وبرامج إدارية تنفيذية تهدف إلى تنظيم المجتمع وبرمجة خدماته وتنسيق أنشطته لكي يكون قادرا على إشباع حاجات الإفراد والجماعات وبلوغ الأهداف العليا للمجتمع.[٣٨] غير إن عمليات تنظيم المجتمع التي يقوم بها الباحث الاجتماعي تحاول تحقيق غرضين أساسيين هما ربط برامج المجتمع بأهدافه القريبة والبعيدة أولا، واستعمال موارد المجتمع الطبيعية والبشرية في إشباع الحاجات سواء كانت هذه الحاجات فردية أو جماعية أو مجتمعية.[٣٩]

يعتقد علم الاجتماع بانه يمكن تنظيم المجتمع عن طريق معرفة حاجات إفراده وجماعاته للخدمات الأساسية التي تتطلبها حياتهم الخاصة والعامة ، ومعرفة موارده الظاهرة والكامنة مع زج الموارد في بناء المؤسسات والخدمات التي تؤمن إشباع الحاجات. غير إن معرفة الحاجات وتحديد ماهية المؤسسات التي تؤمن بهذه الحاجات لايمكن أن تتم دون قيام العالم الاجتماعي ببحث ميداني يتوخى فهم واستيعاب حاجات المواطنين للخدمات وكمية ونوعية موارد المجتمع وكيفية استخدام الموارد في بناء مؤسسات الخدمة الاجتماعية.[٤٠] والبحث الميداني الذي يقوم به عالم الاجتماع يملي على الاختصاصي الاجتماعي مقابلة الأهالي أو المواطنين للتعرف على حاجاتهم ومشكلاتهم ومن ثم تشخيص ماهية وطبيعة الخدمات الاجتماعية التي من شانها أن تقابل هذه الحاجات وتحل المشكلات إن وجدت.

وبعد التوصل إلى تشخيص الحاجات والمشكلات وتحديد الخدمات الاجتماعية التي تعالجها يضع العالم الاجتماعي خطة تستهدف تنظيم المجتمع في مجال من المجالات. ولهذه الخطة وسيلة وغاية ، وسيلة تحول تأمين تأسيس الخدمة الاجتماعية التي يحتاجها المواطنون كخدمات رعاية الأسرة أو رعاية الشباب أو رعاية المسنين أو الخدمات السكنية اوالخدمات الترويحية ...الخ ، وغاية تحدد الغرض الأساسي من تكوين هذه الخدمة الاجتماعية أو تلك.وعند وضع الخطة وموافقة المسؤولين على مفرداتها ودورها في قهر المشكلة الاجتماعية التي يواجهها الإفراد فأن الخطة تترجم إلى واقع عمل ملموس عن طريق إرسالها إلى البرلمان أو المجلس التشريعي بعد موافقة المسؤولين والأهالي على مفرداتها وأهميتها في تطوير الواقع الاجتماعي وتنميته.[٤١]

وعند وصول الخطة البرلمان أو المجلس التشريعي يشرع قانون حولها لكي يكون ملزماً للآخرين، وبعد التشريع القانوني يحال القانون المشرع إلى الوزارة أو الوزارات المعنية لتنفيذه من قبل الإداريين. علماً بان تنفيذ القانون وترجمة نصوصه إلى واقع عمل يسهم في بناء المؤسسات الخدمية ذات الطابع الاجتماعي ، وهذه المؤسسات التي تمكن المجتمع من أداء أدواره للأفراد والجماعات وخدمته خدمة تلبي طموحاته وأهدافه القريبة والبعيدة. وبعد تنفيذ القانون والشروع ببناء مؤسسات الخدمة الاجتماعية وقيام هذه المؤسسات بأداء مهامها لفترة من الزمن يقيّم المشروع الاجتماعي عن طريق تحديد ايجابياته وسلبياته ، واتخاذ قرار بشأن استمراريته أو إغلاقه وايقاف عمله.

إن عملية تنظيم المجتمع التي يقوم بها علم الاجتماع إنما تنقسم إلى سبع عمليات فرعية أو مراحل نظامية يمكن اعتمادها في هندسة المجتمع وبناء المؤسسات والخدمات التي يحتاجها الأفراد في إشباع حاجاتهم والتكيف لظروف المجتمع ومعطياته المادية والروحية. وهذه العمليات أو المراحل التنظيمية:

أ- البحث الاجتماعي التطبيقي الذي يقوم به عالم الاجتماع.
ب- تشخيص المشكلة والاتصال بالمسؤولين والأهالي.
ج- وضع الخطة التنظيمية (الوسيلة والهدف)
د- التشريع القانوني بتنظيم المجتمع في جانب من جوانبه.
هـ التنفيذ الإداري للمشروع الاجتماعي أو الخدمة الاجتماعية.
و- متابعة تنفيذ المشروع أو الخدمة.(٤٢)

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه علم الاجتماع وكيفية مواجهتها

يواجه علم الاجتماع أثناء عمله التنشيئي والتنموي والتنظيمي العديد من المشكلات والتحديات والتي يمكن درجها بالنقاط التالية:

١- حساسية الموضوعات التي يدرسها ويريد معالجتها لاسيما الموضوعات التي تتعلق بالعلاقات الإنسانية والسلوك البشري وبيئة الإنسان ومشكلات المجتمع والبناء الاجتماعي ومؤسساته الوظيفية.(٤٣)
٢- محدودية المعرفة الاجتماعية المتخصصة وضيق الوعي الاجتماعي بما يستطيع علم الاجتماع انجازه من مهام ومسؤوليات يمكن أن تنمي المجتمع وتطور أركانه وتواجه مشكلاته الآنية والمستقبلية.
٣- صعوبة وضع الحدود والفواصل بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى لاسيما علم النفس والتاريخ والاقتصاد والسياسة والقانون والانثروبولوجيا والدين واللاهوت والأدب واللغة...الخ.
٤- صعوبة الفصل بين الظواهر والعمليات والتفاعلات الاجتماعية التي يدرسها عالم الاجتماع وبين القيم والأحكام القيمية التي يصدرها على الواقع والاحداث والشخصيات التي يتناولها بالدراسة والتحليل.
٥- كثرة وتنوع العوامل والقوى التي تؤثر في الظاهرة الاجتماعية التي يدرسها علم الاجتماع إلى درجة انه لايستطيع الإحاطة بها جميعا.(٤٤)
٦- قلة الأبحاث والدراسات العلمية والنظرية والتطبيقية لميادين علم الاجتماع مما يجعل هذه الميادين غير ناضجة وغير قادرة على تفسير الظواهر الاجتماعية التي تدرسها بدقة وعمق.

أما التوصيات التي من شأنها أن تعالج الصعوبات والتحديات التي تواجه علم الاجتماع في الوقت الحاضر فهي:

١- ضرورة تثقيف الإفراد والجماعات بعدم التحسس من الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع طالما إن دراسات الاجتماع تهدف إلى نشر الفهم الاجتماعي وتعميق الوعي وتنمية المجتمع على نحو هادف.
٢- نشر المعرفة الاجتماعية المتخصصة بين أوساط واسعة من المثقفين والجماهير وتوضيح ما يستطيع علم الاجتماع القيام به من مهام ومسؤوليات من شانها أن تنمي المجتمع وتواجه مشكلاته الأساسية.
٣- ينبغي فصل موضوعات علم الاجتماع عن موضوعات العلوم الاجتماعية الأخرى كالتاريخ والاقتصاد وعلم النفس والأدب لكي لايدعي اختصاصيو العلوم الاجتماعية موضوعات علم الاجتماع.
٤- ضرورة الفصل بين الحقائق الاجتماعية التي يتخصص علماء الاجتماع بدراستها وبين القيم والأحكام القيمية التي يصدرها علماء الاجتماع إزاء الوقائع والأحداث والشخصيات التي يتطرقون إليها في دراساتهم العلمية التحليلية.
٥- زيادة الأبحاث والدراسات العلمية التي يدرسها علم الاجتماع لكي يكون العلم ناضجاً وقادراً على تفسير الظواهر والإشكاليات المتعلقة بالعلم وفروعه المتخصصة. وهذا يستلزم تخصيص الأموال والكوادر العلمية والجهود المضنية التي يمكن أن تحقق هذا الهدف.
٦- على علماء الاجتماع تنمية مناهج وطرق البحث الاجتماعي لكي يشخصوا بدقة وعلمية العوامل والقوى التي تؤثر في الظواهر والعمليات والتفاعلات الاجتماعية التي يدرسونها ، وفي الوقت ذاته يكونوا قادرين على الفصل بين العوامل المهمة والعوامل الأقل أهمية في التأثير على الظواهر والملابسات التي يدرسونها.

الهوامش:

(1) Davis, Kingsley. Human society, New York, the Macmillan, 4th 1991, p.7.
(٢) ابن خلدون ، المقدمة ، دار القلم ، بيروت، ١٩٨٢، ص ٤٣.
(3) Coser, Lewis. Masters of Sociological thought, New York, Harcourt Brace, 1983, p.9.
(4) Weber, Max. Theory of social and economic Organization, the free press of Glencoe, 1973, P.P.7-9.
(5) Mannheim, Karl. Freedom, Power and Democratic planning, New York, Oxford University press, 1970, P.312.
(٦) غيث، محمد عاطف (الدكتور). قاموس علم الاجتماع ، ط١، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩) ، ص ٤٥٣.
(٧) المصدر نفسه ، ص ٤٥٤.
(٨) المصدر نفسه ، ص ٤٥٥.
(٩) شوقي ، عبد المنعم (الدكتور). تنمية المجتمع وتنظيمه،القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢، ص٤٢.
(١٠) أحمد ، كمال أحمد (الدكتور) وعدلي سليمان . الخدمة الاجتماعية والمجتمع ، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة،١٩٨٤، ص١٥٤.
(11) Ross,M. Community Organization : Theory and Principles , Harper and Brothers, New York, 1955, P 39.
(١٢) شوقي ، عبد المنعم (الدكتور). مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٤.
(١٣) المصدر نفسه ، ص٤٥.
(14) Ginsberg, Morris. Sociology .London, Oxford University Press, 1979, (fourth Ed.), P.8.
(15) Ibid., P.12.
(16) Handlin, Oscar. Group Cohesion within Society, New York, John Wiley, 1986, P.215.

(17) Ibid., p .13.
(18) Ibid.,p.15.
(19) Ibid., P.216.
(20) Ibid., P.217.
(21) Weber , M. op.cit., p. 89-90
(22) Merton.R. And R. Nesbit. Contemporary Social Problem, New York, the free press, 1992, 3rd Ed., P.10.
(23) Ibid., P.12.
(24) Ibid., p. 15.
(٢٤) الحسن، إحسان محمد (الدكتور). علم الاجتماع : دراسة نظامية ، بغداد ، مطبعة الجامعة ، ١٩٧٦، ص٣٣٠.
(27) Gerth,H.and C.W.Mills. Character and social Structure, London,Routledge & kegan Paul, 1977, P.23.
(28) Ibid., P. 26.
(29)Wells,S.M. Individual and society,London,Longman,1993,P.4.
(30) Ibid.,P.7.
(31) Ibid., P. 12.
(٣٢) الحسن، إحسان محمد (الدكتور). تنظيم المجتمع ، بغداد : مطبعة دار الحكمة، ١٩٩٢، ص٢.
(٣٣) المصدر نفسه، ص٧.
(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٩.
(٣٥) المصدر نفسه ، ص١١.
(٣٦) المصدر نفسه ، ص١٣.
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ١١٧.
(٣٨) احمد، كمال(الدكتور). وعدلي سليمان، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٤، ص ١٧٣.
(٣٩) المصدر نفسه، ص١٧٤.
(٤٠) الحسن، إحسان محمد (الدكتور). المدخل إلى علم الاجتماع، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر،٢٠٠٠، ص ٢١.
(41) Zanden. James 4th Ed, Sociology. John Wiley and Sons, New York, 1989, P.22.
(42) Ibid., p.27.
(43) Ibid., P.24.
(44) Ibid., P.27.

المصادر:

أولا:المصادر العربية:

١- ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، ١٩٨٢.
٢- احمد، كمال(الدكتور). وعدلي سليمان، الخدمة الاجتماعية والمجتمع، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٨٤.
٣- الحسن، إحسان محمد(الدكتور).علم الاجتماع : دراسة نظامية ، بغداد ، مطبعة ،١٩٧٦.
٤- الحسن، إحسان محمد (الدكتور). تنظيم المجتمع ، بغداد: مطبعة دار الحكمة،١٩٩٢
٥- شوقي ، عبد المنعم (الدكتور) ، تنمية المجتمع وتنظيمه ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٨٤.
٦-غيث، محمد عاطف (الدكتور). قاموس علم الاجتماع .ط١ (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩).

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1- C.G.Brown and Barnett. Social Organization and Social Structure. American Anthropologist, Vol.44, 1947.
2- Coser, Lewis. Masters of Sociological thought, New York, Harcourt Brace, 1983, p.9.
3- Davis, Kingsley. Human society, New York, the Macmillan, 4th 1991.

4- Gerth, H. and C.W. Mills. Character and social Structure, London, Routledge & kegan Paul, 1977.
5- Ginsberg, Morris. Sociology. London, Oxford University Press, 1979, (Fourth Ed.).
6- Handlin, Oscar. Group Cohesion within Society, New York, John Wiley, 1986.
7- Malinowski, A scientific theory of culture, Chapel, Hill, 1944.
8- Mannheim, Karl. Freedom, Power and Democratic planning, New York, Oxford University press, 1970.
9- Merton.R. And R. Nesbit. Contemporary Social problem, New York, The free press, 1992, 3rd Ed.
10- R.H.Loowie. Social Organization, London, Routledge & kegan Paul, 1950, P.330.
11- Ros, M. Community Organization : Theory and principles, Harper and Brothers, New York , 1955 .
12-Weber, Max. Theory of social and economic Organization, The free, press of Glencoe, 1973.

Abstract

This research is consisting of three sections. The research is including introduction that refers to research importance and it aims. Section one is concerned on scientific definition of terms while section two explain the role of sociology of community organization in many scopes that is reform the quality of social environment ,the development of social behaviour, emphasis of human relationship and social solidarity , the adjustment of individual for group and society and the role of sociology of community organization.

Lastly, the research is including a separated section that deal with some recommendations that may be explaining the role of sociology in society.